

الموضوعة في العلوم الإنسانية^(*)

د. صَدَّاع فَانْصُور
مراجعة: لطفي الموسى

الممكن أن يختطفها الكتاب، لكنه سلك الطرق التي تؤدي إلى حل المشكلة: المنهجية الموضوعية. «وقد حلنا أن نخطو إلى داخل العلوم نفسها لنعرف كيف يحاول الباحثون تحقيق المشروع العلمي في العلوم الإنسانية عن طريق ما يمكن أن يحظى بإتفاقهم»، ... ثم يكشف عن ثلاثة مواقف رئيسية من الموضوعية؛ أولها خارجي يتبدى في الواقع، ثانياًها داخلي يلتفت الماهيات وثالثها يجمع بين الداخلي والخارجي في تعمقه للبنية. فتعدد هذه المواقف يؤدي إلى الإخفاق في تحقيق الاتفاق. لهذا لا بد من تقديم خطوة نحو البحث لتصفية المشروع العلمي من شوائبها.

فهو يهدى للفصل الأول (ص 11-77) بقوله أن بعض المؤرخين يسمى العصر بالطابع السائد مثل عصر التنوير أو ينضوي تحت أحد العناصر الغالبة في ثقافته مثل العقل. فالثقافة هي الوجه الإنساني من العالم وهي التي ترسم الخطة التي يزاول بها الإنسان فاعليته في صميم عالمه وبيته.

إن ما يميز تاريخ العلوم الإنسانية هو الكشف

إذا كانت العديد من التسميات تطلق على البحوث والدراسات التي تتناول الإنسان ونشاطاته (العلوم الاجتماعية - العلوم الثقافية، العلوم السلوكية، العلوم العقلية...) فإن الطريقة التي تم بها معالجة هذه البحوث تختلف من باحث إلى آخر وحسب منهجية الفكر وطريقته في البحث. من هنا تأتي محاولة د. فنسو^(*) التي تسعى إلى «احتواء» الطابع الإشكالي للعلوم الإنسانية، وفسح المجال أمام تعقب الآثار والتضمنات الفلسفية والإيديولوجية فيها.

ويكون الكتاب المذكور من مقدمة - خمسة فصول، خاتمة ومراجعة بالعربية والأجنبية. فهو يبدأ بذكر التسميات التي عرفتها العلوم الإنسانية ويناقش موقف من يرون في الإنسان جوهراً يعصى على مناهج علوم الطبيعة. فالموضوعية - برأيه - هي المشكلة الأساسية لهذه العلوم. مشكلة تأسيس المشروع العلمي من حيث تصور طبيعة وإمكان قيامه وطرق تحققه.

فالكاتب يبرر، بأن ثمة طرقاً ومسارات بديلة كان من

(*) د. صلاح فنسو: الموضوعة في العلوم الإنسانية . الطبعة الثانية دار التنوير للطباعة والنشر بيروت 1984 . 413 صفحة .

المفاوقة، حيث يبرز بادئ ذي بدء دلالتها الأكسيولوجية (القيمية). ويوجب ذلك تعتبر الموضوعية تغريداً لكل حكم من أحكام القيمة (ص 68). أما دلالتها الأستمولوجية (المعرفة) فهي تعنى بالصلة بين الذات العارفة والموضوع المعروف. ثم تأتي الدلالة السيكولوجية (حيث تكون الموضوعية تجيهاً لأثر العوامل النفسية في تشكيل المعرفة. أما الدلالة الثقافية/الاتفاق والتواضع.. حول التدابير التي تسود الوضع الفكري). و يصل إلى مستويات الموضوعية في دراسة العلوم الإنسانية، فيقسمها إلى مستويين رئيسيين: أوها: أنطولوجي (يتصل بالمحظى العياني لعناصر النظرية العلمية). أي ماذا ندرس؟ وثانياً ميتودولوجي: يتعلق بالمنهج في دراسة الموضوعات. كيف ندرس؟.

وقد جرت العادة في بحث قضية الموضوعية على الخلط بين دلالاتها ومستوياتها بحيث تتفاوت إتجاهات الباحثين بين مؤيد ومنكر.

فالموضوعية إذن - هي القضية المحورية في العلوم الإنسانية. وكل من انكرها أو أقرّها فهو يفترض ضمناً صورة معينة للمشروع العلمي الذي يمكن أن تدركه العلوم الإنسانية. ويوجز موافق الباحثين في ثلاثة عناوين: الواقعية والبنية.

فهو يتناول الواقعية - الموضوعية من الخارج - في الفصل الثاني (79-159) فيقول بأنها هي المفردة الأساسية التي تحدّث بها الطبيعة عن نفسها في كل جوانبها المادية والإنسانية. وما من الوجود ما يمكن الإنفاق على إثباته بالأساليب المنهجية التي تكفل تحقيق الموضوعية العلمية.

ويذكر قول أميل دوركايم عن الصلة بين الواقعية والموضوعية - الذي جمع بينها حينما يتناول الموضوعية العلمية. فالأساس المعتمد في منهجه هو وجوب تناول الواقع الاجتماعي كأشياء. ولكن ليس بالضرورة أن تكون مادية. فكل موضوعات العلم أشياء حتى تلك التي تخص علم النفس الفردي بالرغم من أنها موضوعات داخلية إلا أن عيناً لا يكشف عن طبيعتها الداخلية. من هنا يرى دوركايم أن التمثلات سواء كانت فردية أو جماعية لا يمكن

والنظريات التي توصل إليها بعض العلماء الذين لاحقوا حركة التقدم التي سبقتهم. فيستعرض رأي «هربرت دنجل» حول: أهمية تاريخ العلم واستحالاته إنفصاله عن العلم نفسه. لأنه إذا ما ساد جهل بتاريخ العلم فإنه لا محالة يخفق في مهمته وإن هناك قاسياً مشتركاً بين العلوم الطبيعية والإنسانية في المشروع العلمي. الحاجة أو الدافع للسيطرة على الطبيعة وفرضية وجود قانون يسير هذه الطبيعة. فالكثير من الأنثربولوجيين يذكرون مسلمات أساسية في ثقافة البدائيين حيث الطبيعة لديهم منظمة - كما يقول مارشال ووكر - وإن نفس السبب يؤدي دائرياً إلى نفس الأثر إذا لم يتدخل شيء آخر في السبب وأن اسم الشيء جزء منه وبالسيطرة على الاسم يمكن السيطرة على الشيء نفسه. هكذا يمكن تبيّن الأصول التاريخية القديمة لمحاولة فهم الإنسان ومعرفته.

ثم يبع لنفسه المجازفة بالقول بأن القضايا «العلمية» سواء كانت فرضية أو قانوناً يجب أن تكون واحدة من ثلاث: أن تعكس وضعاً آيديولوجيًّا استمر من القدم حتى الوقت الحاضر، أو دعوة ترسم طريق المستقبل أو تقريراً عن الواقع القائم.

هذا الوضع انعكس على العلوم الإنسانية وجعلها تختلف عن العلوم الطبيعية. إذ أن تقدم العلوم الإنسانية يقى رهينة لمحاولة تسجيل مراحل ثورها. فالآراء التي تظهر حول طبيعة البحث العلمي وطبيعة الظاهرة الإنسانية هي التي تصوغ العناصر الرئيسية في تأسيس العلوم الإنسانية - وعن التحديات في وجه العلوم الإنسانية (ص 64-51) يذكر بأن هناك عقبات إعترضت مؤسسي العلوم الإنسانية «وكان ينبغي تخطيتها وتحدياتها لم يكن ثمة من التصدي لها». أحدهما يتعلق بموضوع البحث (الإنسان والمجتمع) وثانيهما بالباحث نفسه (الذاتية، القيمة والأيديولوجية).

ويذكر تحت عنوان: الموضوعية مشكلة العلوم الإنسانية (65) بأن تفاوت آراء الباحثين حول التحديات التي واجهت العلوم الإنسانية، كان عبئاً على منهج البحث. إلا أنها تناولت مسألة الموضوعية بشكل مباشر. وميز بين دلالاتها

الذى إقترحه «بردجان».

ثم يعرض لـ «جون ديوى» الذى استفاد من المنهج الاجرائى. لأن منهاج البحث برأيه إجراءات تؤدى وتتظر الأداء. والفكرة في البحث لا تكون كذلك سواء كانت مفهوماً أو فرضًا . إلا إذا صلحت أدلة لإجراء تجربة على موقف معين، فتندرج الفكرة بالتطبيق. ولكي يستوفي البحث الاجتماعي شروطه المنطقية - المنهجية عليه أن يفلح في ثبيت منهاجه في مشاهدة المعطيات الأولية والتمييز بينها وترتيبها. إن عملية البحث سواء في العلوم الإنسانية أو الطبيعية هي مجموعة من الواقع الموضوعية. هذا ما أوجزه ديوى.

وعن لندرغ يقول «لا يقنع بالمماثلة المنهجية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، بل يضيف إليها مماثلة في المحتوى النظري». إن تلك الحركات - برأى لندرغ - التي يأتياها البشر وتعين وضعهم من الواقع الاجتماعية هي التي تشكل موضوع الدراسة في العلوم الاجتماعية. ثم يعرض لأراء (واطسون، كوخ، تولمان، سبنس، وغيرهم).

فالنزعة السلوكية لا تقتصر على الواقع السيكولوجية وحدها بل تسعى أن تشمل العلوم الإنسانية متدرعة «بالفردية المنهجية». حسب رأي واتكينز. وخلص إلى أن القضايا العامة المستخدمة في تفسير السلوك الاجتماعي لا بد أن تكون قضايا عن البشر وأفعالهم (هومانز)، أي قضايا سيكولوجية. فالقضية التي تتحول حوالها العلوم الاجتماعية هي : كيف يخلق سلوك الأفراد خصائص الجماعات - هوبرز .

ثم يتناول الموضوعية في الواقعه (137-159) فيختتم الفصل الثاني. ويعتبر أنه إذا كان دوركايم ذهب بعيداً في دفاعه عن الموضوعية للدرجة يصعب فيها التمييز بين ما هو نظري وما هو منهجي ، فإن الذين جاؤوا بعده، رأوا أن الموضوعية عندهم تتحقق باصطدام منهاج العلوم الطبيعية.

وعن المنهج الإمبريقي (Empiricism) يعتبر بأن أصحابه لم يشغلوا أنفسهم بدراسة العوامل النفسية أو

دراستها علمياً إلا على أنها أشياء خارجية وبشكل موضوعي . وأن على عالم الاجتماع أن يضع نفسه في الحالة المقلالية التي يضع فيها علماء الفيزياء والكمياء ... أنفسهم عندما يبدؤون بدراسة مجال معين . فالواقعة هي «كل ضرب من العمل أو السلوك ثابتًا كان أم غير ثابت ، وقابلًا لأن يمارس على الفرد قسراً خارجياً». وأن خارج الأشياء لا ينابح لنا إدراكه إلا عن طريق الحواس وأن الاحساس يكون موضوعياً يقدر ما يكون موضوعه على درجة كبيرة من الثبات . فشرط كل موضوعية وجود علاقة ثابتة دائمة .

فالدكتور قنصولي يرى أن دوركايم يخلط بين المستويين الأنطولوجي والمنهجي للموضوعية في قاعدته التي تقول: بأن الواقعية الاجتماعية يمكن أن تعرض موضوعياً بقدر ما تتجدد تمامًا عن الواقعية الفردية التي تتجلى بها (ص 106).

ولكي تكون موضوعين - بنظر دوركايم - يجب أن نرفض كل وسيلة تعتمد على المشاعر الذاتية أو الإستبطان . وهذا لا يصدق على وقائع علم الاجتماع ، بل على علم النفس ، لأنه يشترط على الباحث لكي يتخذ مسلكاً علمياً لازم الواقعية الاجتماعية ، أن يقرّ أولاً بأنها ليست وليدة إرادة فردية وإنما تقاومه حينما يحاول أن يجد عنها بوصفها شيئاً خارجياً لا سيل إلى تغييره ، فهو لم يستطع أثناء بحثه للموضوعية أن يميز بين سؤالين : كيف يمكن أن نلتزم الواقعية في دراستنا الاجتماعية؟ ما هي طبيعة الواقع الاجتماعي؟ فالمؤلف يصل إلى التسليمة التالية : أن دوركايم كان موضوعانياً حيث أراد أن يكون موضوعياً .

وعن الواقعه (ص 137-113) يكتب بأن موضوع الدراسة لا شأن له بتمييز علم من آخر ما دامت جميع العلوم تتوجه إلى الواقع . وعلى هذا تقسم العلوم إلى فنتين كبيرتين : الأولى صورية (تضم المنطق والرياضيات) والثانية وقائية (علوم الطبيعة والإنسان والمجتمع) . فالإجراءات العلمية الأساسية واحدة (ملاحظة وصف ، قياس إحصاء) وليس هناك منهاج أو غيابات تميز العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية ، فقد تقوم صلة طبيعية ومنطقية في فلسفة العلم - بين مبدأ التحقق الوضعي وبين المنهج الاجرائي

النفرة بين العلوم الإنسانية والطبيعية فحسب، بل عن بعض الأسس المطلقة للمعرفة الإنسانية وتشيد علم جديد هو الفنونولوجيا (علم الظواهر). ويجمع برنامجه بين النهج والمذهب فالفنونولوجيا لا يمكن أن تعرف بطريقة صحيحة إلا على الماهيات والعلاقة الماهوية. فعلم النفس الفنونولوجي ينمو ويتأسس على المدرس الداخلي، حدس ماهية النفس ذاتها. ويستدرك بأن الذات لا تعني الكوجيتو الديكارتي بل الأنما ترنستينتالية بتجاربها المعاشرة.

وينتاج باستعراض النهج الفنونولوجي في علم النفس والانفعالات عند سارتر (249-231) وأن لسارتر فضل المساهمة في إبراز هذا النحو كمنهج يمكن تطبيقه في العلوم الإنسانية - علم النفس خاصة. وسارتر لا يرضى أن يكون العلم الطبيعي مثلاً أعلى للدراسة الإنسان، لأن عالم العلم كم، والكم نقيس لأية وحدة أو تأليف.

إن دراسة الانفعالات تكون إضافة خارجية إلى المعرف الأخرى عن الكائن أو الموجود النفسي. أما الفرد شوتز فيبدأ بالتسليم بعدة إفتراضات يراها لإمكان البحث في الظواهر الاجتماعية (262-250) ويختلف عن هوسربل بأمررين: كانباحثاً اجتماعياً بمعالجته وتحليله الفعل الاجتماعي بدلالة السوسيولوجية وتاثيره بالنمط المثالى عند ماكس فيبر. وأن نظرية الأساسية في العلوم الإنسانية تقوم إلى تفسير الفعل عن طريق تفهم دافعه. وختم فصله هذا بتحليل ونقد حول الموضوعية في الماهية.

أما الفصل الرابع فهو لمعالجة الموضوعية من الداخل والخارج (338-273) حيث يعالج غودجين: البنوية من الساحة النظرية والمنهجية عند كلود ليفي شتروس. والسوسيومترية (القياس الاجتماعي) لدى جاكوب موريتو. ثم يصل إلى استنتاج: أن البنوية تطمح إلى إقامة مبدأ كلي لتفسير الإنسان من خلال مظاهره المتعددة المتباينة - فالتكامل المنهجي للمعنى والشكل يعكس بطريقته، تكاملآ أشد جوهريّة، هو تكامل النهج والواقع.

أما السوسيومترية - حسب موريتو - هي محور ذو قطرين، يتوجه أحد ذراعيه نحو كشف أعمق مستويات بنية المجتمع،

الميتافيزيقية، ولديهم تصوّر ضيق خاص للواقعية العلمية في مجال الإنسان والمجتمع. ويتفق الجميع على أن أرفع مهام المعرفة الإنسانية هي تزويدنا بالواقع. فيذكر وجهات نظر (ماخ، ماكس بلانك، آينشتين، ونيوتون).

الواقع - إذن - هي أمر جوهرى للتحقق من صحة النظرية. فإذا كانت الموضوعية عند الاميرقيين رهينة الإهاب بالواقعية، فإن علماء الطبيعة المحدثين - أمثال بلانك، آينشتين وهابربرغ لا يتفقون معهم في: أن النموذج العلمي لا يتأسس جوهرياً على الواقع، وأن الواقع العلمية ليست هي مجرد المعطيات الحسية.

وفي الفصل الثالث يأتي على ذكر الموضوعية من الداخل (الماهية) (ص 161-272). فيبدأ ديلناتي حيث يعتبره خلفاً حقيقياً لكانط وهيجل. ذلك أنه يلتح دوماً على الأهمية الأساسية للتّفهُم بوصفه الواقعية أو الحقيقة التي يجب أن نشيد عليها العلوم الإنسانية» (ص 169) فالتفهُم عنده هو «الأرض الأم» - هو العلاقة بين الجزء والكل في عملية حية - بلحظة موجزة «الماهية». إن تصنيف ديلناتي لا يقوم على التمييز بين المناهج بل يؤسس على موضوع البحث وأصل العلوم الإنسانية لديه هو العلوم التاريخية (سيرة ذاتية، بيوجرافى، وتدوين للتاريخ). «كل ما هو معطى إنما هو نتاج، ومن ثم تاريخي... فـ«العقل الموضوعي» إذا كان مادة لبحث العلوم الإنسانية فإنما يعني دراسة التجليات والمظاهر التي «موضوع فيها العقل نفسه».

لقد شغل ديلناتي بالرّد على وجهات النظر السائدة في مجال العلوم الإنسانية - خاصة علم التاريخ. أما «ماكس فيبر» فقد تناول قضية الموضوعية وتجلياتها مقاييسها (الموضوعية بين النمط المثالى والحقيقة الأخلاقية - 183-199). ميرزاً المشكلات الأساسية التي يمكن حصرها في اثنين: الصلة بين المفهومات والقضايا السوسيولوجية العامة من جهة والواقع التاريجي القيمي من جهة أخرى ويوضع حالاً لهاتين المشكلتين في مصطلح النمط المثالى والحقيقة الأخلاقية. ثم يذكر هوسربل في الموضوعية في «الرّد» إلى الذات و«القصد» إلى الموضوع (ص 200-230). فيرى أنه لم يشغل بقضية

موضع العلوم الإنسانية من ثقافة العصر. ما هي مهامها التي يجب أن تحملها؟ وما هو دورها؟

صحيح أن تعدد تعرفيات الموضوعية ولكنها لا تعدو أن تكون في نهاية الأمر سعيًا لمشاركة الغير وتهيئة الظروف المشاركة في المعرفة والإجماع على الحكم بتأمين مسافات متكافئة بين الباحثين بالنسبة لموضع البحث.

بعد عرضنا هذا لا بد من القول بأن الكتاب يأتي في عداد ما كتب حول القضايا الرئيسية التي تعاني منها العلوم الإنسانية وبالتالي حاولة التمييز بين الغث والسمين، بين الجيد والرديء لكنه تقدم مادة بعيدة عن الأهواء والميول. وبالتالي الموقف الواجب إخراجه. فالكتاب إذن يبرز المحاولات التي سعت إلى تحقيق الموضوعية في العلوم الإنسانية وذلك بالإشارة إلى الطرق الرئيسية التي سلكها معظم الباحثين في هذه المشكلة. فهو لا يضع المشكلة بشكل متكملاً ولا يقدم علاجاً وإنما بعض النصائح.

في الفصول الثلاثة الأولى يقوم بالرد على مفكري الموضوعية في العلوم الإنسانية. وفي الفصل الأخير يسعى إلى وضع جديد للمشكلة يجعلها قابلة للحل. فالكتاب - كما يقول د. قصوه - لا يهدف إلى اقتراح بتشييد يوتوبية علمية للعلوم الإنسانية، بل إلى إقتراح بمسار واقعى للمشروع العلمي. لأنه يدرك عجزه عن إقامة إتفاق بين الباحثين في العلوم الإنسانية فieri. على الأقل - إيجاد لغة مشتركة يمكن على أساسها مناقشة أي خلاف. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى عشرات الأخطاء المطبعية التي وردت في الكتاب عربية وأجنبية والتي كان من المستحسن تلافيها لأنها تبخسه ببعضًا من قيمته العلمية.

على حين يتوجه الآخر إلى إحداث تغيير للمجتمع مؤسس على الواقع الدينامية التي تكتشف في بنائه (ص 325). فالسوسيومترية أفادت العلوم الإنسانية بوصفها أحد روافد علم النفس الاجتماعي ، ثم يستدرك فيقول بأنها لم تكن على مستوى طموحها في تحقيق المشروع العلمي بأسره للعلوم الاجتماعية.

ويصل إلى وضع المشكلة وإقتراح الحل أثناء بحث موضوعية العلوم الإنسانية - في الفصل الخامس (ص 398-339) فيحدد المشكلة في التمييز - في العلم - بين السياق الثقافي والمحظى المعرفي. أولى المهام في طريق حل مشكلة الموضوعية هي التمييز داخل النظرية «العلمية» في العلوم الإنسانية بين العناصر الفلسفية والأيديولوجية والقيمة من جهة ، والعناصر العلمية من جهة أخرى. ثم يعرض آراء دعاة الإنفصال ودعاة الإنصال ويدعو إلى الانفصال لإستعادة الإنصال. ولكن على نحو تحدّد فيه المقايس والأدوار وتعين مكانة الموضوعية الخاصة من العلوم الإنسانية. بعدها يقترح الحل: التفسير والتبنّي بين الوحدة الواقعية والموقف الكلي: (ص 391-398).

من كل ما تقدم يُعرف بأنه يبدأ من حيث كان يجب أن ينتهي ويُوضع ما يزعمه خطوة على طريق الحل: أي التمييز بين وحدات الواقعية والموقف الكلية . وكذلك التمييز بين مستوى الوصف والتفسير من جهة ، ومستوى التبنّي والتحكم من جهة أخرى.

وفي الختام (399-401) وبعد أن يعرض الموقف والأراء التي تناولت قضية الموضوعية في العلوم الإنسانية يرسم أمامه السؤال الآتي: ما حصاد ذلك جيئ؟ أو: أين سيكون